الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

التقرير السنوي عن تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية، يبيّن، على وجه الخصوص، مجموع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي تحصل عليها الدولة من استغلال مواردها الطبيعية وبيعها

(ملحق بمشروع قانون المالية الأصلي لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 15

اكتوبر 2026

فهرس المحتويات

مقدمة

الأرقام الرئيسية لسنة 2025

1. قطاع المعادن

1.1 سياق قطاع المعادن

1.2 الإطار القانوني لقطاع المعادن

1.3 الموارد المعدنية

1.3.1 خام الحديد

1.3.2 الذهب والنحاس

1.3.3 اليورانيوم: نحو أول دخول في مرحلة الإنتاج

1.4 الفاعلون في قطاع المعادن والاتفاقيات السارية

1.5 دور قطاع المعادن في الاقتصاد

1.5.1 مساهمة الشركات المعدنية في التشغيل

1.5.2 إنتاج قطاع المعادن

1.5.3 وزن الموارد الاستخراجية في إيرادات الدولة

1.5.4 صادرات المنتجات المعدنية من حيث القيمة

1.6 آفاق قطاع المعادن

2. قطاع الصيد

2.1 سياق القطاع

2.2 اتفاقيات الصيد

2.3 الإطار القانوني لقطاع الصيد

2.4 دور قطاع الصيد في الاقتصاد

2.4.1 تطور الصادرات

2.4.2 المساهمة في النمو

2.4.3 المساهمة في إيرادات الدولة

3. قطاع المحروقات

3.1 سياق القطاع

3.2 الإطار القانوني والتنظيمي

3.3 تشخيص الوضعية

3.3.1 النفط

3.3.2 الغاز الطبيعي

3.3.3 الهيدروجين الأخضر

3.4 المشاريع الغازية ووضعية الاتفاقيات

3.4.1 السلحفاة الكبرى أحميم (GTA)

3.4.2 باندا / تفت

3.4.3 بئر الله

3.5 المشغلون الرئيسيون

3.6 مساهمة القطاع الفرعي في الإيرادات العمومية

4. خلاصة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية

خاتمة

مقدمة

تمتلك موريتانيا ثروات طبيعية هامة: خام الحديد، والذهب، والنحاس، والغاز الطبيعي البحري، وأحد أغنى السواحل بالأسماك في العالم. وتمثل سنة 2025 منعطفاً تاريخياً للاقتصاد الوطني: فمع تصدير أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال من مشروع السلحفاة الكبرى أحميم (GTA)، أصبحت البلاد مُصدِّرة للمحروقات الغازية، مضيفةً بذلك مورداً استراتيجياً رابعاً إلى المعادن والصيد والإمكانات في مجال الطاقات المتجددة.

ووفقاً للتقرير السنوي لسنة 2026 الصادر عن الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3,6 % سنة 2025، بعد 6,3 % سنة 2024، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 472,56 مليار أوقية جديدة. وارتفعت الصادرات بنسبة 12,3 % لتصل إلى قرابة 4,30 مليار دولار أمريكي، مدفوعةً بالذهب ومنتجات الصيد وانطلاق صادرات الغاز الطبيعي المسال (نحو 237 مليون دولار). وقد تم امتصاص العجز التجاري بشكل شبه كامل (23 مليون دولار مقابل 497 مليون دولار سنة 2024)، وتراجع عجز الحساب الجاري من 9,4 % إلى 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ويُعدّ هذا التقرير تطبيقاً للمادة 42 من القانون النظامي رقم 039 - 2018 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، التي تنص على إعداد تقرير سنوي، يُرفق بمشروع قانون المالية، حول تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية وبيعها، يُبيّن مجموع الإيرادات الجبائية وغير الجبائية التي تجنيها الدولة من هذا الاستغلال.

ويُحيّن هذا التقرير التقريرَ الملحق بقانون المالية لسنة 2026 (أكتوبر 2025)، من خلال إدماج إنجازات السنة المالية 2025 والتطورات التي شهدتها سنة 2026. ويتضمن، بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الثلاثة (المعادن، الصيد، المحروقات): السياق والإطار القانوني، ووضعية الاتفاقيات والمشغلين، والإنتاج والصادرات، والمساهمة في النمو وفي الإيرادات العمومية، إضافة إلى الآفاق.

الأرقام الرئيسية لسنة 2025

المؤشر	2024	2025	المصدر
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	% 6,3	% 3,6	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية جديدة)	429,701	492,353	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	3,825	4,30	البنك المركزي الموريتاني
منها الغاز الطبيعي المسال (مليون دولار أمريكي)	0	≈ 237	البنك المركزي الموريتاني
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	% 9,4-	% 3,4-	البنك المركزي الموريتاني
مبيعات خام الحديد – اسنيم (مليون طن)	14,226	14,7	اسنيم
إنتاج الذهب – تازيازت (أونصة)	622.394	503.429	كينروس
شحنات الغاز الطبيعي المسال المصدَّرة (GTA)	—	18	كوسموس إنرجي
إجمالي الإيرادات الاستخراجية (مليار أوقية جديدة)	13,76	14,66	الإدارة العامة للميزانية
إيرادات الصيد (مليار أوقية جديدة)	6,37	7,86	الإدارة العامة للميزانية

1. قطاع المعادن

1.1 سياق قطاع المعادن

يظل قطاع المعادن الركيزة الأولى للاقتصاد الحقيقي وللمالية العمومية. فوفقاً لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2024، الصادر في أكتوبر 2025، مثّل القطاع الاستخراجي 19,39 % من الناتج المحلي الإجمالي، و77,89 % من الصادرات، و24,8 % من إيرادات الدولة، مقابل 1,26 % من التشغيل المصنَّف (الرسمي). وتهدف السياسة المعدنية، التي تأتي امتدادا لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، إلى استغلال مستدام وشفاف وشامل، وإلى التحويل المحلي للخامات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية لتتجاوز الثلاثية: الحديد – الذهب – النحاس.

وقد تميّزت السنة المالية 2025 بما يلي: (1) حجم قياسي لمبيعات خام الحديد من طرف اسنيم، في سياق تراجع الأسعار الدولية للحديد؛ (2) انخفاض إنتاج الذهب في تازيازت بسبب تسلسل خطة التعدين (تراكيز أضعف)، وهو انخفاض عوّضه إلى حد كبير، من حيث القيمة، الارتفاعُ القوي في أسعار الذهب؛ (3) تقدّم أول مشروع لليورانيوم في البلاد (تيرس)، الذي يُنتظر اتخاذ قرار الاستثمار النهائي بشأنه قبل نهاية سنة 2026.

1.2 الإطار القانوني لقطاع المعادن

لا يزال الإطار القانوني المعروض في التقرير السابق سارياً، ويشمل على وجه الخصوص:

- القانون رقم 011 - 2008 الصادر بتاريخ 27 إبريل 2008 المتضمن مدونة المعادن، المعدَّل سنوات 2009 و2012 و2014؛
- القانون رقم 012 - 2012 المتضمن الاتفاقية المعدنية النموذجية؛
- المرسوم رقم 159 - 2008 المتعلق بالسندات المعدنية وسندات المقالع، المعدَّل؛
- المراسيم رقم 158 - 2008 ورقم 176-2009 ورقم 96-067 المتعلقة بالرسوم والإتاوات المعدنية؛
- المرسوم رقم 094 - 2004 المتعلق بدراسة التأثير البيئي، المعدَّل والمكمَّل؛
- المرسوم رقم 134 - 2017 المتعلق بالاستغلال المعدني الصغير؛
- المرسوم رقم 064 - 2020 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجي والأملاك المعدنية (ANARPAM)، والمرسوم رقم 065 - 2020 المتضمن إنشاء شركة معادن موريتانيا (MAADEN Mauritanie)؛
- المرسومان رقم 084 - 2023 ورقم 049 - 2023 المتعلقان بالسندات المعدنية والمقالع والرسوم والإتاوات المعدنية.

1.3 الموارد المعدنية

تضم البلاد أكثر من 900 مؤشر معدني محدَّد: خامات فلزية (الحديد، الذهب، النحاس، الرصاص، الزنك، المنغنيز، الكروم، اليورانيوم، مجموعة البلاتين)، ومعادن صناعية (الفوسفات، الكوارتز، الرمال السوداء، الأملاح، الجبس)، ومواد استراتيجية (العناصر الأرضية النادرة، الماس). وفيما يلي عرض للموارد الرئيسية قيد الاستغلال.

1.3.1 خام الحديد

تستغل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، ثاني منتج أفريقي لخام الحديد، مكامن گلب الغين وكدية الجل وامهودات (تيرس زمور). وفي سنة 2025، باعت ونقلت عبر السكة الحديدية 14,7 مليون طن، متجاوزةً للسنة الثالثة

على التوالي عتبة 14 مليون طن (14,1 مليون طن سنة 2023؛ 14,2 مليون طن سنة 2024). وبلغت أعمال الحفر وإزاحة الأتربة 130,2 مليون طن.

وبلغ رقم الأعمال لسنة 2025 ما قدره 46.639 مليون أوقية جديدة (+2 %)، في حين تراجعت النتيجة الصافية بنسبة 24 % إلى 8.031 مليون أوقية جديدة، بفعل انخفاض أسعار الحديد وارتفاع تكاليف المدخلات. وحافظت الاستثمارات على مستوى 7.720 مليون أوقية جديدة. وقد شغّلت اسنيم محطتين، حرارية (30 ميغاواط) وشمسية (12 ميغاواط)، وباتت تمتلك 92 % من مشروع العوج. وتستهدف 15,5 مليون طن سنة 2026، وطاقة إنتاجية تبلغ 45 مليون طن سنوياً في أفق 2031، مدعومةً على وجه الخصوص ببرنامج توسعة البنية اللوجستية (مضاعفة الطاقة الاستيعابية للسكة الحديدية بحلول 2030).

1.3.2 الذهب والنحاس

أنتج منجم تازيازت (إينشيري)، الذي تستغله شركة تازيازت موريتانيا المحدودة (TMLSA)، الفرع التابع لشركة كينروس غولد، 503.429 أونصة من الذهب سنة 2025 (نحو 15,7 طن)، مقابل 622.394 أونصة سنة 2024، بسبب انخفاض نسب التركيز المخطَّط لها. ويبقى تازيازت المنجم الأكثر ربحية في محفظة كينروس (تكلفة مبيعات قدرها 884 دولاراً للأونصة). وتتوقع كينروس إنتاجاً مستقراً في حدود 505.000 أونصة سنة 2026؛ وفي الربع الأول من سنة 2026، أنتج المنجم 130.014 أونصة.

وأنتج منجم گلب أم اگرين (أكجوجت)، الذي تستغله شركة مناجم النحاس الموريتانية (MCM، مجموعة فيرست كوانتم)، سنة 2025 نحو 14,6 ألف طن من النحاس و32.000 أونصة من الذهب (≈ 1,0 طن)، مقابل 18.218 طناً من النحاس سنة 2024. ويعالج المنجم نحو 3,4 مليون طن من الخام الكبريتيدي سنوياً، كما ينتج مُركَّزاً من المغنتيت؛ وقد تم تمديد عمره الإنتاجي بفضل دارة استخلاص الذهب (الترشيح بالكربون في المحلول – CIL).

وساهم التنقيب التقليدي وشبه الآلي عن الذهب، الذي تؤطره شركة معادن موريتانيا، بـ 1,974 طن سنة 2024 و1,187 طن سنة 2025.

1.3.3 اليورانيوم: نحو أول دخول في مرحلة الإنتاج

سيصبح مشروع تيرس (أورا إنرجي) أول منجم لليورانيوم في البلاد وأول منجم جديد منذ عشرين عاماً. وفي سنة 2026، استكملت أورا إنرجي مخطط المعالجة، ووقّعت مذكرة تفاهم مع شركة نووية دولية كبرى (الاستثمار، الاستلام/الشراء، التعاون الفني)، وشرعت في مباحثات حول تمويل ممتاز (أولوي) يتراوح بين 150 و170 مليون دولار مع المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية. وكان من المنتظر صدور دراسة الجدوى القابلة للتمويل المصرفي في سبتمبر 2026، وإنجاز وحدة تجريبية في أكتوبر 2026، واتخاذ قرار الاستثمار النهائي قبل نهاية سنة 2026، وذلك لطاقة إنتاجية أولية تبلغ 2 مليون رطل من أكسيد اليورانيوم (U_3O_8) سنوياً (مع دراسة توسعة إلى 3,5–4 مليون رطل).

1.4 الفاعلون في قطاع المعادن والاتفاقيات السارية

يلخص الجدول أدناه أهم المشاريع المنتجة والاتفاقيات التي تنظمها.

الشركة	الولاية	الخام	صلاحية الرخصة	مساهمة الدولة
اسنيم	تيرس زمور (ازويرات)	الحديد	2049	78 %
TMLSA (كينروس)	إينشيري (تازيازت)	الذهب	2034	–
MCM (فيرست كوانتم)	إينشيري (أكجوجت)	النحاس / الذهب / المغنتيت	2035	–
HMM (Haitian Mining)	اترارزة	الرمال السوداء	2053	–
أورا إنرجي (تيرس)	تيرس زمور	اليورانيوم	قيد التطوير (قرار الاستثمار النهائي مستهدف نهاية 2026)	15 %

1.5 دور قطاع المعادن في الاقتصاد

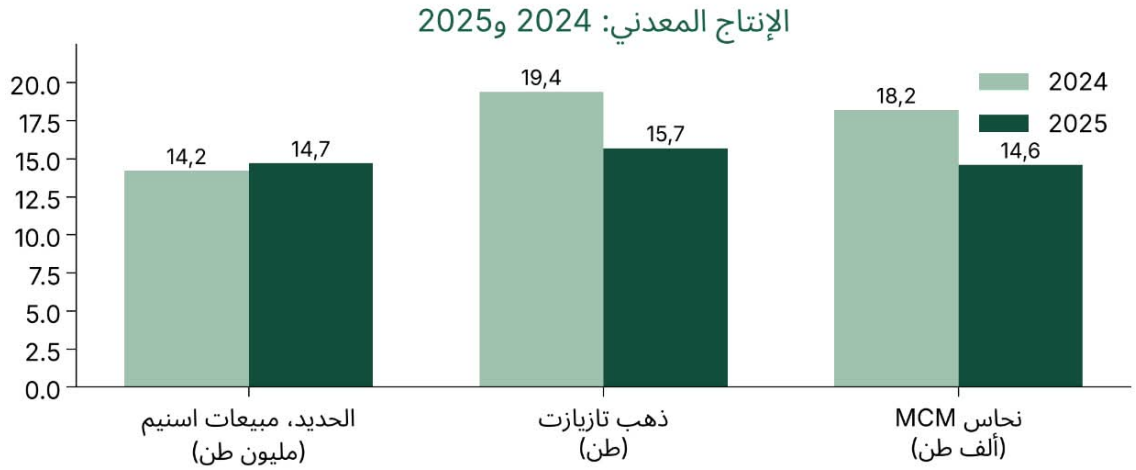
تباطأ النمو إلى 4,0 % سنة 2025، مقابل 6,3 % سنة 2024 (أرقام البنك المركزي الموريتاني، المراجَعة)، وذلك بسبب تراجع إنتاج الذهب وانخفاض أسعار الحديد، رغم انطلاق إنتاج الغاز. ويتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش الأنشطة الاستخراجية ابتداءً من سنة 2026. وقد أصبح الذهب أول منتج معدني مصدَّر، متقدماً على الحديد، وهو اتجاه تأكد سنة 2025 بفعل ارتفاع الأسعار.

1.5.1 مساهمة الشركات المعدنية في التشغيل

الشركة	الوظائف المباشرة 2023	الوظائف المباشرة 2024	الوظائف المباشرة 2025	الأجانب 2024	النساء 2024
اسنيم	6.757	6.804	7.000	0	568
TMLSA	1.661	1.795	1.718	54	142
MCM	1.292	1.292	977	41	22
المجموع	**9.710**	**9.891**	**9.695**	**95**	**732**

1.5.2 إنتاج قطاع المعادن

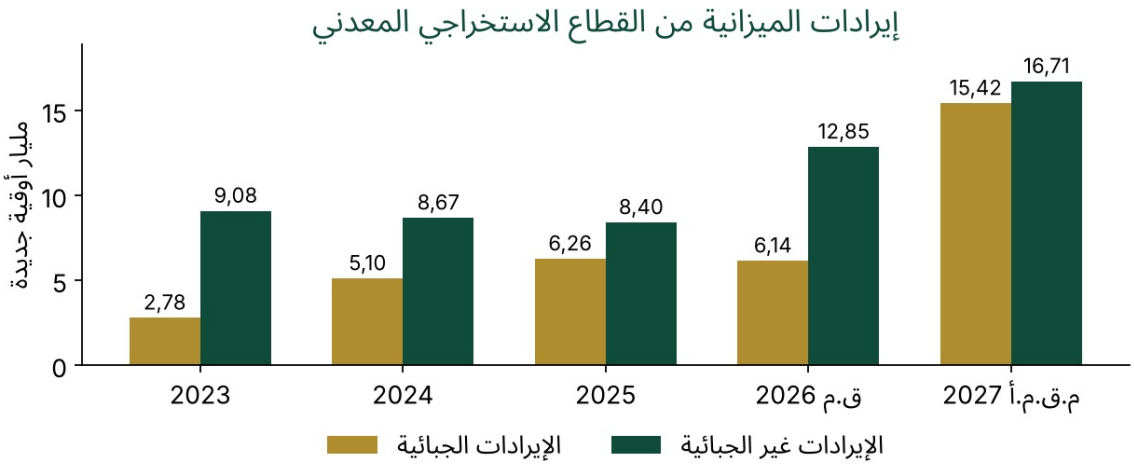
المنتج	2024	2025	التغير
خام الحديد – مبيعات اسنيم (مليون طن)	14,226	14,7	+3,3 %
الذهب – تازيازت (أونصة)	622.394	503.429	-19,1 %
الذهب – MCM (أونصة)	≈ 31.200	≈ 32.000	+2,6 %
الذهب – التنقيب التقليدي (طن)	1,974	1,187	-39,9 %
النحاس – MCM (طن)	18.218	≈ 14.600	-19,9 %



1.5.3 وزن الموارد الاستخراجية في إيرادات الدولة

في سنة 2025، بلغت إيرادات الميزانية المتأتية من القطاع الاستخراجي المعدني 14,66 مليار أوقية جديدة، مقابل 13,76 مليار سنة 2024 (+6,5 %)، منها 6,26 مليار من الإيرادات الجبائية و8,40 مليار من الإيرادات غير الجبائية (إتاوات، أرباح موزعة، حقوق)، أي نحو 13 % من إجمالي إيرادات الدولة. ويرفعها قانون المالية لسنة 2026 إلى 18,99 مليار أوقية جديدة (+29,5 %)، أي 15,21 % من إجمالي الإيرادات، وتُعزى هذه الزيادة بالكامل إلى الإيرادات غير الجبائية (12,85 مليار، +53 %)، في حين يُتوقع أن تتراجع الإيرادات الجبائية تراجعاً طفيفاً إلى 6,14 مليار. ويتوقع مشروع قانون المالية الأولي لسنة 2027 ما قدره 32,13 مليار أوقية جديدة (+69,2 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2026)، أي 21,1 % من إجمالي الإيرادات، منها 15,42 مليار من الإيرادات الجبائية (أي ما يعادل 2,5 ضعف) و16,71 مليار من الإيرادات غير الجبائية (+30 %). وبذلك تصبح الإيرادات الجبائية سنة 2027 مقاربة للإيرادات غير الجبائية، بعد أن كانت لا تمثل سوى نحو ثلثها سنة 2023. وللتذكير، يشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2024، ذو النطاق الأوسع (الذي يشمل خصوصاً التدفقات المخصصة للصندوق الوطني لعائدات المحروقات)، إلى عائدات استخراجية إجمالية قدرها 24,54 مليار أوقية جديدة، منها 22,431 مليار دُفعت في الحساب الموحد للخزينة و2,109 مليار في الصندوق الوطني لعائدات المحروقات.

الإيرادات الاستخراجية (مليار أوقية جديدة)	2023	2024	2025	ق.م 2026	م.ق.م.أ 2027
الإيرادات الجبائية	2,78	5,10	6,26	6,14	15,42
الإيرادات غير الجبائية	9,08	8,67	8,40	12,85	16,71
المجموع	**11,87**	**13,76**	**14,66**	**18,99**	**32,13**
الحصة من إجمالي الإيرادات	≈ 14 %	≈ 14 %	≈ 13 %	15,21 %	21,1 %

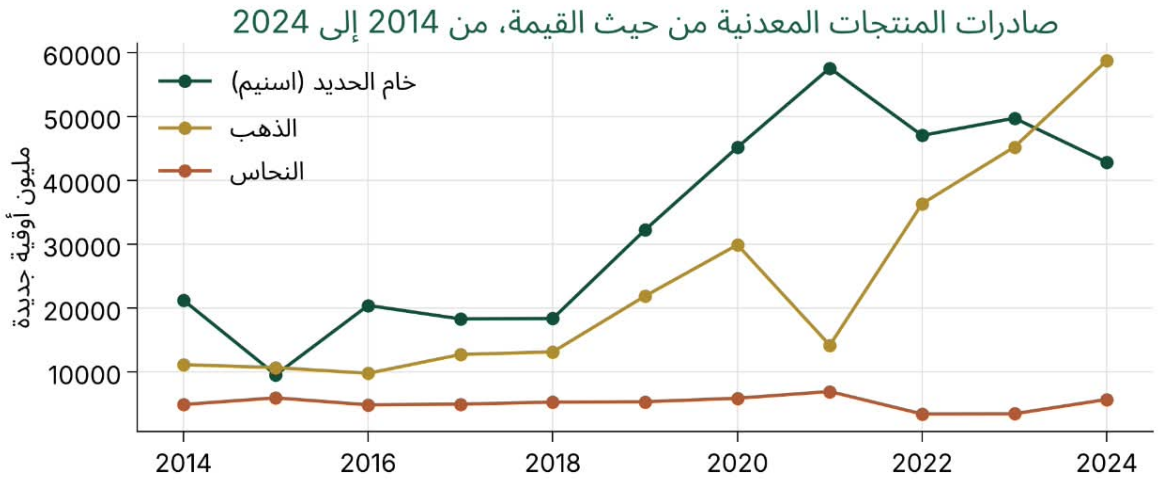


بالنسبة لسنة 2025، دعم ارتفاعُ أسعار الذهب الإتاواتِ المعدنيةَ رغم انخفاض أحجام إنتاج تازيازت؛ أما أثره على الضريبة على الشركات المستحقة على TMLSA عن أرباح 2025، فسيتجسد في الإيرادات المحصَّلة سنة 2026، وهي السنة التي يُتوقع أن يؤثر فيها أيضاً تراجعُ النتيجة الصافية لاسنيم بنسبة 24 % على الأرباح الموزعة المدفوعة للدولة. وتؤكد إنجازاتُ سنة 2025 هذه القراءة؛ إذ بلغت الإيرادات المعدنية 4,65 مليار أوقية جديدة (+14,4 % مقارنة بسنة 2024؛ بنسبة تنفيذ قدرها 95,2 % من قانون المالية المعدل)، منها 4,53 مليار من إتاوات الاستغلال مقابل 3,99 مليار سنة 2024. وعلى الصعيد الجبائي، انتقلت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية / الأرباح غير التجارية (BIC/BNC) المستحقة على الشركات الاستخراجية من 1,11 إلى 3,20 مليار أوقية جديدة، والضريبة على عائدات رؤوس الأموال المنقولة (IRCM) في القطاع الاستخراجي من 0,52 إلى 1,19 مليار، في حين تراجعت الضريبة الموحدة اسنيم/TPS من 2,82 إلى 1,71 مليار. وانخفضت الأرباح الموزعة من اسنيم إلى 3,75 مليار أوقية جديدة مقابل 4,60 سنة 2024، أي 80,6 % من توقعات قانون المالية المعدل (4,65). وبالنسبة لسنة 2026، تعتمد وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 3,89 مليار أوقية جديدة كأرباح موزعة من اسنيم؛ وفي نهاية مايو 2026، تراجعت الأرباح الموزعة من المؤسسات العمومية بنسبة 17,6 %، في حين ارتفعت الإيرادات المعدنية بنسبة 49,2 %. ونظراً لكون جدول العمليات المالية للدولة لا يُفصِّل الإيرادات حسب الشركة، فإن المساهمة الخاصة لـ TMLSA غير قابلة للتحديد في المصادر التي تمت مراجعتها. وتُواصل التوقعات هذا المنحى: إذ يعتمد قانون المالية لسنة 2026 إيرادات جبائية معدنية مستقرة (6,14 مليار أوقية جديدة، مقابل 6,26 مليار محققة سنة 2025) وارتفاعاً قوياً للإيرادات غير الجبائية (12,85 مليار أوقية جديدة)، رغم التراجع المتوقع في الأرباح الموزعة من اسنيم؛ ويتوقع مشروع قانون المالية الأولي لسنة 2027 تضاعف الإيرادات الجبائية بمقدار 2,5 مرة (15,42 مليار أوقية جديدة)، وهو ما يفترض التجسد الكامل لأثر ارتفاع أسعار الذهب على الضريبة على الشركات المستحقة على شركات الذهب، إضافة إلى 16,71 مليار أوقية جديدة من الإيرادات غير الجبائية.

1.5.4

صادرات المنتجات المعدنية من حيث القيمة

السنة	خام الحديد (اسنيم)	الذهب	النحاس
2014	21.250	11.149	4.906
2015	9.566	10.688	5.951
2016	20.428	9.792	4.852
2017	18.309	12.741	4.961
2018	18.369	13.146	5.283
2019	32.274	21.906	5.339
2020	45.205	29.921	5.889
2021	57.619	14.187	6.937
2022	47.061	36.366	3.418
2023	49.771	45.254	3.456
2024	42.860	58.788	5.702
2025	14710	16414	15086



لقد تغيرت بنية الصادرات المعدنية تغيراً عميقاً: فالذهب، الذي أصبح أول منتج معدني مصدَّر سنة 2024، عزّز هذه المكانة سنة 2025 بفضل ارتفاع الأسعار الدولية. ويبقى الحديد البندَ الأول من حيث الحجم، غير أن قيمته تظل رهينة بالسوق الصينية وعلاوات الجودة.

1.6 آفاق قطاع المعادن

- تنامي قدرات اسنيم (هدف 15,5 مليون طن سنة 2026 وطاقة إنتاجية قدرها 45 مليون طن سنوياً سنة 2031)، وتطوير مشروع العوج والمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى (الكريات، المركَّزات)؛
- إنتاج مستقر في تازيازت (≈ 505.000 أونصة سنة 2026) في سياق أسعار مرتفعة للذهب، ملائم لإيرادات الإتاوات؛

- قرار الاستثمار النهائي لمشروع اليورانيوم في تيرس المنتظر نهاية سنة 2026، مع انطلاق الإنتاج المتوقع على المدى المتوسط؛
- تنفيذ مشروع DREAM للبنك الدولي (المصادَق عليه بتاريخ 27 مارس 2025): رسم الخرائط الجيولوجية، وتعزيز القدرات، وجاذبية المجال المعدني؛
- احتياطيات استراتيجية محدَّدة: 100 مليون رطل من اليورانيوم، و6 مليارات طن من الجبس، و250 مليون طن من الفوسفات، إضافة إلى النحاس والزنك والكروم والعناصر الأرضية النادرة والماس.

2. قطاع الصيد

2.1 سياق القطاع

تمتلك موريتانيا منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها نحو 234.000 كلم²، غنية بالأسماك السطحية الصغيرة (السردينيلا، الشرن، الإسقمري)، ورأسيات الأرجل (الأخطبوط، الحبار الصدفي/السيبيا) والقشريات. ويوفر القطاع أكثر من 65.000 فرصة عمل مباشرة ونحو 226.000 فرصة عمل غير مباشرة؛ ويلعب الصيد التقليدي (قرابة 5.000 زورق) دوراً محورياً في الأمن الغذائي.

ووفقاً للبنك المركزي الموريتاني، كان ارتفاع صادرات منتجات الصيد أحد محركات نمو إجمالي الصادرات بنسبة 12,3 % سنة 2025. غير أن القطاع لا يزال يواجه الضغط على مخزونات الأسماك السطحية الصغيرة، المرتبط

خصوصاً بتوسع مصانع دقيق السمك وزيته، وضرورة تعزيز الرقابة والتثمين المحلي.

2.2 اتفاقيات الصيد

ينص بروتوكول تنفيذ اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام مع الاتحاد الأوروبي (2021–2026) على مقابل مالي سنوي قدره 60,8 مليون يورو، منها 3,3 مليون يورو للدعم القطاعي (الصيد التقليدي، البنى التحتية الساحلية). وينتهي هذا البروتوكول في نوفمبر 2026. وقد رخّص مجلس الاتحاد الأوروبي في يناير 2026 بفتح مفاوضات بهدف إبرام بروتوكول جديد.

المواد 4 و5-6 من بروتوكول 2021: تلتزم موريتانيا بنشر أي اتفاق مع بلدان ثالثة (عدد السفن، الأنواع، الفترة). المادة 4: نفس الشروط الفنية والمالية لجميع الأساطيل الأجنبية الصناعية كتلك المطبقة على الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا يوجد

نظام استثنائي. ولا تتضمن وثائق اليوم أرقاماً بشأن السنغال لسنة 2026.

2.3 الإطار القانوني لقطاع الصيد

- الأمر القانوني رقم 120 - 88 الصادر بتاريخ 31 أغسطس 1988 (البحر الإقليمي، المنطقة المتاخمة، المنطقة الاقتصادية الخالصة، الجرف القاري)؛
- القانون رقم 029 - 2013 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2013 المتضمن مدونة البحرية التجارية؛
- القانون رقم 017 - 2015 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2015 المتضمن مدونة الصيد البحري ومرسومه التطبيقي رقم 159 - 2015، المعدَّل بالمرسومين رقم 044 - 2018 ورقم 088 - 2018؛
- القانون رقم 008 - 2017 المرخِّص بالمصادقة على الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء (AMREP)؛
- القانون رقم 024 - 2000 المتعلق بالحظيرة الوطنية لحوض آرغين والمرسوم رقم 068 - 2006؛

- المقرر رقم 1724/وزارة الصيد والاقتصاد البحري الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 2015 (الامتيازات، الأنواع، معدات الصيد)؛
- المقرر رقم 000664 الصادر بتاريخ 24 أغسطس 2020 (المتابعة الإلزامية للسفن عبر الأقمار الصناعية).

2.4 دور قطاع الصيد في الاقتصاد

2.4.1 تطور الصادرات

على مدى العقد 2014–2024، تضاعفت قيمة الصادرات السمكية تقريباً، وهيمنت عليها رأسيات الأرجل والأسماك القاعية، مع تقدّم الأسماك السطحية وتراجع القشريات. وفي سنة 2025، سجّل البنك المركزي الموريتاني ارتفاعاً جديداً في صادرات منتجات الصيد. ووفقاً للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، بلغت صادرات منتجات الصيد التي سوّقتها الشركة 704 ملايين دولار سنة 2024 (منها 53 % للأخطبوط) و801 مليون دولار سنة 2025، وهو رقم قياسي منذ إنشائها (الرقم القياسي السابق: 759 مليون دولار سنة 2022). ويقارن الجدول أدناه الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026 بالفترة نفسها من سنة 2025.

مجموعة الأنواع	الكمية 2025 (طن)	القيمة 2025 (مليون دولار)	الكمية 2026 (طن)	القيمة 2026 (مليون دولار)	تغير القيمة 25/26	الحصة من القيمة 2026
رأسيات الأرجل	34.885	376,3	31.972	343,1	% 8,8-	% 65,1
منها: الأخطبوط	*29.506*	*339,4*	*25.369*	*301,3*	*% 11,2-*	*% 57,1*
منها: الحبار (الكالامار)	*2.958*	*25,1*	*3.742*	*27,0*	*% 7,4*	*% 5,1*
منها: السيبيا (الحبار الصدفي)	*2.420*	*11,9*	*2.860*	*14,9*	*% 25,4*	*% 2,8*
الأسماك السطحية	117.568	87,7	106.080	78,6	% 10,4-	% 14,9
دقيق السمك	38.988	45,6	33.833	39,7	% 13,0-	% 7,5
زيت السمك	13.976	15,7	10.076	11,3	% 28,2-	% 2,1
أسماك قاعية متنوعة	13.824	18,6	15.280	25,9	% 39,5	% 4,9
البطارخ	772	9,3	962	12,6	% 35,1	% 2,4
رخويات أخرى	3.672	8,6	4.114	9,3	% 8,0	% 1,8
القشريات (الكركند، الروبيان، السلطعون، البرنقيل الإوزي)	476	3,8	558	6,7	% 79,3	% 1,3
مجموع صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	**224.161**	**565,6**	**202.874**	**527,2**	**% 6,8-**	**% 100,0**

خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، بلغت الصادرات التي سوّقتها الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك 527,2 مليون دولار لكمية قدرها 202.874 طناً، بتراجع نسبته 6,8 % من حيث القيمة و9,5 % من حيث الحجم مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2025. وتمثل رأسيات الأرجل 65,1 % من القيمة المصدَّرة، منها 57,1 % للأخطبوط وحده، الذي تراجعت مبيعاته بنسبة 11,2 % رغم ارتفاع متوسط سعره بنحو 3 %. ويطال التراجع أيضاً الأسماك السطحية (−10,4 %) ودقيق السمك (−13,0 %) وزيت السمك (−28,2 %)، في حين سجّلت الأسماك القاعية المتنوعة (+39,5 %) والبطارخ (+35,1 %) والقشريات تقدماً.

2.4.2 المساهمة في النمو

بعد مساهمة سلبية سنة 2023 وعودة طفيفة إلى المنطقة الإيجابية سنة 2024، استفاد القطاع سنة 2025 من ارتفاع الصادرات. ويتوقع المتنبئون انتعاشاً أكثر وضوحاً لقطاع الصيد سنة 2026. ووفقاً لوثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2027-2029، بلغ النمو الحقيقي لقطاع الصيد 1,2 % سنة 2025، بعد +11,0 % سنة 2024 و-10,8 % سنة 2023.

2.4.3 المساهمة في إيرادات الدولة

إيرادات الصيد (مليار أوقية جديدة)	2023	2024	2025	ق.م 2026	م.ق.م 2027
المجموع	**6,19**	**6,37**	**7,86**	**10,00**	**10,10**
الحصة من إجمالي الإيرادات	≈ 7 %	≈ 7 %	≈ 7 %	7,2 %	6,6 %
منها المقابل المالي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (مليون يورو)	60,8	60,8	60,8	60,8 (حتى نوفمبر)	**57,5**

يشكّل انتهاء بروتوكول الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2026 العاملَ الرئيسي لعدم اليقين بالنسبة للإيرادات السمكية لسنة 2027: إذ إن الإبرام السريع لبروتوكول جديد شرطٌ لاستمرارية المقابل المالي والدعم القطاعي.

3. قطاع المحروقات

3.1 سياق القطاع

بعد توقف الإنتاج النفطي لحقل شنقيط سنة 2017، أعيد توجيه الاستراتيجية الوطنية نحو الغاز الطبيعي. وقد جسّدت سنة 2025 هذا التوجه: فقد انطلق إنتاج حقل السلحفاة الكبرى أحميم (GTA) بتاريخ 31 ديسمبر 2024، وتم تحميل أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال بتاريخ 17 إبريل 2025، وصُدِّرت خلال السنة 18 شحنة من الغاز الطبيعي المسال وشحنة واحدة من المكثفات. وباتت موريتانيا والسنغال الآن ضمن البلدان المصدّرة للغاز الطبيعي المسال.

3.2 الإطار القانوني والتنظيمي

- القانون رقم 033 - 2010 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010 المتضمن مدونة المحروقات الخام، المعدَّل بالقانونين رقم 044 - 2011 ورقم 016 - 2015؛
- القانون رقم 029 - 2004 المتضمن النظام الجبائي المبسَّط المطبَّق على المشغلين النفطيين؛
- المرسوم رقم 230 - 2011 المتعلق بالسندات النفطية، والمرسوم رقم 240 - 2011 المتعلق بالتكوين والترقية ومتابعة العمليات؛
- العقد النموذجي للاستكشاف وتقاسم الإنتاج المصادَق عليه بمرسوم؛
- القانون رقم 045 - 2000 المتضمن مدونة البيئة؛
- القانون رقم 037 – 2024 /ر.ج الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2024 المتضمن مدونة الهيدروجين الأخضر.

3.3 تشخيص الوضعية

3.3.1 النفط

إنتاج النفط الخام منعدم منذ سنة 2017. ولا تزال البلاد تعتمد على استيراد المنتجات النفطية، إذ إن مصفاة نواذيبو متوقفة. وتشكّل المكثفات المصاحبة لحقل GTA حالياً الإنتاج السائل الوحيد.

3.3.2 الغاز الطبيعي

أصبح الغاز مصدراً فعلياً للصادرات والإيرادات. وقد قُدِّرت قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال بنحو 237 مليون دولار سنة 2025 (≈ 5,5 % من إجمالي الصادرات). وتتجسد استراتيجية «الغاز – الكهرباء – المعادن»: ففي مايو 2025، أعلنت الحكومة عن مشروعين لمنتجين مستقلين للكهرباء يعملان بغاز حقل GTA (550 ميغاواط إجمالاً، منها 250 ميغاواط في موريتانيا)، كما وُقّع اتفاق بين تجمع طاقة العربية / غو غاز (Taqa Arabia / Go Gas) والشركة الموريتانية للكهرباء (صوملك) واسنيم من أجل التسويق المحلي لغاز حقل باندا / تفت.

3.3.3 الهيدروجين الأخضر

تواصل البلاد تموضعها في مجال الهيدروجين الأخضر (مشروعا «أمان» – 30 غيغاواط، 40 مليار دولار – و«نور» – 10 غيغاواط)، بدعم من مشروع DREAM للبنك الدولي ومدونة الهيدروجين الأخضر المعتمدة سنة 2024. ولا تزال هذه المشاريع في مرحلة الدراسات؛ ويُتوقع تنفيذها على مراحل ابتداءً من سنة 2030.

3.4 المشاريع الغازية ووضعية الاتفاقيات

3.4.1 السلحفاة الكبرى أحميم (GTA)

حقل عابر للحدود تشغّله شركة bp بالشراكة مع كوسموس إنرجي وبتروسن والشركة الموريتانية للمحروقات (SMH). وقد بلغت المرحلة الأولى سنة 2025 هدفها من الإنتاج السنوي (2,7 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال حسب كوسموس)، مع رقم قياسي بلغ 13,5 شحنة إجمالية منتَجة في أكتوبر 2025. ويمكن للمرحلة 1+ أن تزيد الإنتاج بشكل ملموس بحلول سنة 2029 دون استثمارات كبيرة. وقد اعتمد قانون المالية الأصلي لسنة 2026 إيرادات غازية قدرها 1,28 مليار أوقية جديدة سنة 2025 و2,82 مليار أوقية جديدة سنوياً خلال الفترة 2026-2028.

GTA – الإيرادات غير الجبائية للدولة (مليار أوقية جديدة)	2025	2026	2027
التوقعات (تقرير قانون المالية 2026)	1,28	2,82	2,82
الإنجاز / المراجعة	1,73	2,40	2,62

تُدفع حصص الدولة من حقل GTA في الصندوق الوطني لعائدات المحروقات. وفي سنة 2025، بلغت 25,14 مليون دولار (22,33 مليون دولار عن الغاز الطبيعي المسال، دفعتها شركة BP Gas Marketing، و2,81 مليون دولار عن شحنة المكثفات المبيعة لشركة فيتول). وفي سنة 2026، أفضت 25 شحنة من الغاز الطبيعي المسال (من رقم 17 إلى رقم 41) إلى تحويلات بين 7 يناير و2 سبتمبر، بمبلغ 39,55 مليون دولار بعنوان حصة الدولة، فيما بقيت شحنتان (رقم 42 و43) في انتظار السداد (3,60 مليون دولار). أما حصة الدولة من المكثفات لسنة 2026، البالغة 7,33 مليون دولار، فقد حُوِّلت بتاريخ 9 يوليو 2026.

GTA – حصة الدولة (مليون دولار)	إنجازات 2025	المحصَّل في 2026 حتى 09/02	قيد الانتظار 2026	توقعات 2026 (وزارة الطاقة والنفط)	توقعات 2027 (وزارة الطاقة والنفط)
الغاز الطبيعي المسال	22,33	39,55	3,60	48,72	56,78
المكثفات	2,81	7,33	–	7,33	7,33
للتذكير: حصة الشركة الموريتانية للمحروقات	*غ.م*	*37,87*	*2,98*	*غ.م*	*غ.م*
مجموع حصة الدولة	**25,14**	**46,88**	**3,60**	**56,05**	**64,11**

3.4.2 باندا / تفت

تُقدَّر الاحتياطيات بـــ 2,2 تريليون قدم مكعب، وهي موجهة للاستهلاك المحلي. وينص عقد الاستكشاف وتقاسم الإنتاج الموقَّع في إبريل 2024 مع طاقة العربية وغو غاز على تزويد المحطة المزدوجة (ثنائية الوقود) بقدرة 180 ميغاواط في نواكشوط، وإنشاء محطة جديدة بقدرة 120 ميغاواط. ويؤمّن اتفاقُ التسويق المبرم مع صوملك واسنيم منافذَ التصريف. ويُستهدف انطلاق الإنتاج سنة 2027. [وضعية التقدم سنة 2026 وقرار الاستثمار النهائي: لم يُعثر عليهما في المصادر التي تمت مراجعتها]

3.4.3 بئر الله

حقل يقع بالكامل في المياه الموريتانية (المقطع C8)، تُقدَّر موارده بين 50 و80 تريليون قدم مكعب. وبعد استعادة الحقوق من شركة bp سنة 2024، أوردت الصحافة انسحاب توتال إنرجي خلال النصف الثاني من سنة 2025. وفي فبراير 2026، أُفيد بأن شركة إنرجيان (Energean) تدرس الدخول في المشروع، وفق تصور أقل تكلفة موجَّه نحو تزويد الشبكة الكهربائية الوطنية بدلاً من تصدير الغاز الطبيعي المسال على نطاق واسع. ويبقى أفق الإنتاج، الذي كان متوقعاً في البداية نحو سنة 2030، مرهوناً باختيار شريك.

3.5 المشغلون الرئيسيون

المشروع / الحقل	الاحتياطيات المقدَّرة	الشركاء	الوضعية (أكتوبر 2026)
GTA (المرحلة الأولى)	~15 تريليون قدم مكعب	bp (المشغِّل)، كوسموس، بتروسن، الشركة الموريتانية للمحروقات	قيد الإنتاج منذ ديسمبر 2024؛ 18 شحنة غاز طبيعي مسال سنة 2025
بئر الله (C8)	50–80 تريليون قدم مكعب	البحث عن شريك (إنرجيان قيد التقييم)	لا يوجد قرار استثمار
باندا / تفت	2,2 تريليون قدم مكعب	طاقة العربية، غو غاز؛ صوملك، اسنيم (الاستلام/الشراء)	قيد التطوير؛ الإنتاج مستهدف سنة 2027
الهيدروجين الأخضر (أمان، نور)	30 غيغاواط / 10 غيغاواط	تجمعات خاصة	دراسات؛ مراحل ابتداءً من 2030

3.6 مساهمة القطاع الفرعي في الإيرادات العمومية

في سنة 2023، مثّلت الإيرادات الجبائية للمحروقات 0,29 % من إجمالي الإيرادات الجبائية، والإيرادات غير الجبائية 8,38 % من الإيرادات غير الجبائية. ووفقاً لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، درّت المحروقات سنة 2024 ما يزيد قليلاً على 2 مليار أوقية جديدة، دُفعت أساساً في الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (2,109 مليار). وتُعدّ السنة المالية 2025 أول سنة لإنتاج الغاز: إذ تُدفع الإيرادات (حصة الدولة من نفط الربح، الإتاوات، الضريبة، الأرباح

الموزعة من الشـــركة الموريتانية للمحروقات) في الصـــندوق الوطني لعائدات المحروقات، ثم تُحوَّل إلى الميزانية وفق القواعد المعمول بها.

المحروقات (مليار أوقية جديدة)	2023	2024	2025	2026	م.ق.م.أ 2027
الإيرادات الجبائية	1,01	2,33	2,63	2,90	3,0
الإيرادات غير الجبائية	1,36	2,109	1,73	3,02	3,65
السحب من الصندوق الوطني لعائدات المحروقات	لا شيء	لا شيء	2,0	لا شيء	4,0

يُفصِّـــل الجدول أدناه، بالدولار، الإيرادات غير الجبائية لقطاع المنبع النفطي المدفوعة في الصـــندوق الوطني لعائدات المحروقات سـنة 2025، والتوقعات التي أعدتها وزارة النفط لسـنتي 2026 و2027. وبإضـافة الفوائد المدفوعة على توظيفات الصـندوق (14,74 مليون دولار) والضـرائب المدفوعة للصـندوق (الضـريبة على الرواتب والأجور: 1,93 مليون دولار؛ الضـــريبة على الأرباح الصـــناعية والتجارية: 1,72 مليون دولار)، فإن إيرادات 2025 تعيد تشـــكيل المجموع البالغ 53,61 مليون دولار المحصَّل من طرف الصندوق سنة 2025 بشكل مطابق تماماً.

المنبع النفطي – الإيرادات غير الجبائية (دولار أمريكي)	إنجازات 2025	توقعات 2026	توقعات 2027
المساهمة في التكوين	700.000	600.000	1.100.000
الإتاوات المساحية (السطحية)	90.310	90.310	233.010
علاوة التوقيع / الإنتاج	6.000.000	0	3.500.000
الإنتاج – الغاز الطبيعي المسال (حصة الدولة)	22.328.062	48.723.727	56.779.531
الإنتاج – المكثفات (حصة الدولة)	2.806.983	7.328.865	7.328.865
البيانات الزلزالية (TGS)	3.302.393	0	غ.م
المجموع	**35.227.749**	**56.742.902**	**68.941.407**

4. خلاصة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية

مليار أوقية جديدة	2023	2024	2025	2026	م.ق.م.أ 2027
المعادن – الإيرادات الجبائية	2,78	5,10	6,26		15,54
المعادن – الإيرادات غير الجبائية	9,08	8,67	8,76	11,09	14,09
الصيد	6,19	6,37	7,86	10,0	10,10
المحروقات	1,43	1,03	1,73	3,02	3,65
مجموع الموارد الطبيعية	**19,48**	**21,17**	**24,25**		**43,38**

خاتمة

تؤكد السنة المالية 2026 الدور المحوري للموارد الطبيعية في الاقتصاد والمالية العمومية الموريتانية، كما تفتح عهداً جديداً بدخول البلاد نادي مصدّري الغاز الطبيعي المسال.

وقد أبان قطاع المعادن عن صمود واضح: أحجام قياسية من خام الحديد، وتثمين استثنائي للذهب رغم تراجع الإنتاج في تازيازت، وتقدّم أول مشروع لليورانيوم. غير أن مساهمته في الميزانية تظل معرّضة لتقلبات الأسعار، كما يبيّن ذلك انخفاضُ نتيجة اسنيم بفعل تراجع أسعار الحديد.

ويبقى الصيد ركيزةً للتشغيل والأمن الغذائي والعملات الصعبة. وتشكّل إعادة التفاوض على البروتوكول مع الاتحاد الأوروبي، الذي ينتهي في نوفمبر 2026، والتسيير المستدام لمخزونات الأسماك السطحية الصغيرة، الرهاناتِ ذات الأولوية لسنة 2027.

وفي مجال المحروقات، بلغ حقل GTA أهدافه الإنتاجية منذ سنته الأولى. ويمر تحويل هذا الريع إلى رافعة للتنمية عبر تسيير صارم للصندوق الوطني لعائدات المحروقات، وتخصيص الغاز لإنتاج الكهرباء الوطنية (باندا/تفت، المنتجون المستقلون للكهرباء بالغاز)، وإعادة إطلاق مشروع بئر الله مع شريك ذي مصداقية.

وأخيراً، تظل الشفافية في تسيير هذه الموارد، من خلال مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وهذا التقرير، وكذا مراعاة تكاليفها البيئية، شروطاً أساسية لكي تساهم هذه الموارد بشكل مستدام في تحقيق نمو شامل.